

مشروع تطهير مصرف كتشنر – إعادة تأهيل المصرف

الموقع:	مصر
رقم المشروع:	٤٩٤١٧
قطاع الأعمال:	البنية التحتية البيئية والبلدية
نوع الإشعار:	قطاع عام
التصنيف البيئي:	B
التاريخ المحدد لانعقاد مجلس الإدارة:	١٩ سبتمبر (أيلول) ٢٠١٨
الحالة الراهنة للمشروع:	اجتاز المراجعة النهائية وقيد انتظار موافقة المجلس
تاريخ الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع باللغة الإنجليزية:	١٦ فبراير (شباط) ٢٠١٨

نسخة مترجمة من وثيقة ملخص المشروع: العربية

وصف المشروع

قرض سيادي يصل إلى ١٣١ مليون يورو إلى حكومة جمهورية مصر العربية لتمويل مكون إعادة تأهيل البنية التحتية لمصرف كيتشنر في إطار البرنامج المتكامل لإزالة التلوث في مصرف كتشنر، وهو المصرف الزراعي الرئيسي الذي يمر عبر ثلاث محافظات كفر الشيخ والغربية والدقهلية في منطقة الدلتا.

من المتوقع أن يمول القرض المقترح العمليات التالية:

- (١) أعمال إعادة تأهيل المصرف (تعميق مجرى القنوات وإعادة تأهيل وبناء محطات ضخ؛
- (٢) وأعمال تحويل حوض عمر بك الفرعي؛
- (٣) وتركيب نظام مراقبة لتدفق المياه وجودتها ("المشروع").

يُعد مكون إعادة تأهيل المصرف هو أحد المكونات الثلاثة التي تشكل البرنامج المتكامل لإزالة التلوث من مصرف كيتشنر. يحتوي المكونان الآخران على:

- (١) مشروع توسيع وإعادة تأهيل محطة مياه الصرف الصحي المقترح تمويله من قبل بنك الاستثمار الأوروبي؛
- (٢) مشروع إدارة المخلفات الصلبة البلدية المقترح تمويله من قبل البنك.

أهداف المشروع

- يُعتبر مصرف كيتشنر من أكثر المصارف تلوثًا في مصر، حيث يسبب أضرارًا بيئية واقتصادية واجتماعية كبيرة. يبلغ طول المصرف ٦٩ كيلو مترًا ويمر عبر محافظات كفر الشيخ والغربية والدقهلية وينتهي بالتصريف في البحر المتوسط. وتتمثل مصادر تلوث المصرف في ثلاثة مصادر رئيسية وهي:
- (١) مياه الصرف الصحي المنزلي (سيئة المعالجة و/أو غير المعالجة) من العديد من القرى داخل المحافظات الثلاث؛
 - (٢) النفايات الصلبة البلدية غير الخاضعة للرقابة التي يتم التخلص منها في المصرف على طول امتداد ضفتيه؛
 - (٣) تصريف مياه الصرف الصناعي؛
 - (٤) تصريف الأسمدة والمبيدات من نظام الصرف الزراعي.

سيكون البرنامج المتكامل أول برنامج في مصر يختبر نهجًا جديدًا شاملاً لعدة قطاعات، ويدعم إزالة التلوث من البحر المتوسط ويحسن الوضع الصحي والبيئي للسكان القاطنين في منطقة مستجمعات المصرف، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد بتحسين مياه الري وجودتها في

المحافظات الثلاث.

سوف يُحسن المشروع من الأداء الهيدروليكي وإدارة المصرف ويقلل من استهلاك الطاقة بالإضافة إلى الحد من التلوث في فرع دمياط بنهر النيل. وإضافة إلى ذلك، سيؤدي إدخال نظام المتابعة إلى المساعدة في التحكم في مستوى الملوثات في المياه، وهو ما يوضح تطوير التكنولوجيات البيئية الجديدة في مصر.

وبناء على ذلك، سيوفر المشروع إمكانية الوصول إلى خدمات النفايات المحسنة لأكثر من ٥ ملايين شخص في الأحياء الـ ١١ في المحافظات الثلاث المتعلقة بمنطقة المستجمعات بالإضافة إلى إعادة تأهيل وإغلاق مجمعات النفايات الموجودة في العديد من مواقع المكبات المفتوحة.

يدعم المشروع بشكل كامل "نهج البنك في مجال الانتقال للاقتصاد الأخضر" الذي يعزز الاستثمارات ذات الفوائد البيئية وتخفف من أثر تغير المناخ وغيرها من أشكال التدهور البيئي. هذا وسوف يسهم المشروع فيما يلي:

(١) إزالة التلوث من فرع دمياط بنهر النيل من خلال التحويل الكامل لمصرف عمر بك؛

(٢) ويحسن من جودة المياه المخصصة للري في نظام مصرف كيتشنر،

(٣) ويؤدي إلى منع إلقاء النفايات الصلبة والملوثة للمصرف.

كما يشجع المشروع التحسينات الحكومية الكبيرة والتكنولوجيات المبتكرة من خلال تطوير نظام متابعة الملوثات، مما سيمكن من إنفاذ القوانين البيئية القائمة ويساعد على التحكم في مستوى الملوثات في المياه.

الجهة المستفيدة: وزارة الموارد المائية والري هي الوزارة المسؤولة عن إدارة الموارد المائية في مصر. حيث تمتلك أصول البنية التحتية للري والمسؤولة عن توصيل المياه. ستكون وزارة الموارد المائية والري جزءاً من لجنة توجيهية أنشئت للإشراف على البرنامج.

الجهات المنفذة: سيتم إنشاء وحدة تنفيذ المشروع ممثلة من قبل الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف ومصحة الميكانيكا والكهرباء ("الكيانات المنفذة") بوزارة الموارد المائية والري لضمان التنفيذ الناجح للمشروع. تتولى الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف مسؤولية الجوانب المالية والفنية والإدارية لتشغيل وصيانة شبكات الصرف الصحي. وستكون الهيئة مسؤولة عن تنفيذ استثمارات الصرف الصحي. تُعد مصحة الميكانيكا والكهرباء كياناً قانونياً يخضع لولاية وزارة الموارد المائية والري ومسؤولة عن تشغيل وإدارة محطات الضخ. ستكون المصلحة مسؤولة عن تنفيذ عملية إعادة تأهيل محطات الضخ.

١٣١ مليون يورو

ملخص التمويل المقدم
من البنك

١٥٧,٥٢٠ مليون يورو

تكلفة المشروع
الإجمالية

تم تصنيف المشروع من الفئة (B) (وفقاً للسياسة البيئية والاجتماعية للبنك عام ٢٠١٤). ومن المتوقع أن يُسفر المشروع عن فوائد بيئية واجتماعية تشمل تحسين الظروف البيئية والصحية المحلية، والمساهمة في إزالة التلوث من مصرف كيتشنر ونهر النيل والبحر المتوسط وتوفير جودة أعلى للمياه المخصصة لأغراض الري. سيساهم المشروع كذلك في الحد من تلوث الأراضي عن طريق الري بمياه صرف أنظف. من المتوقع أن يستفيد من

الملخص البيئي
والاجتماعي

تأثير المرحلة
الانتقالية

العميل

المشروع ما يصل إلى ٦ ملايين نسمة في منطقة المشروع. غير أنه قد يصاحب تنفيذ المشروع مخاطر وآثار بيئية واجتماعية متنوعة، الأمر الذي سيلزم التخفيف منها وإدارتها بشكل مناسب.

تضمنت الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة المستقلة مراجعة وثائق المشروع التي أعدت حتى الآن، بما في ذلك دراسة الجدوى التمهيديّة؛ وزيارات ميدانية مختلفة؛ وتحليل للآثار والمخاطر المحتملة المرتبطة بالمشروع؛ ومراجعة قدرة العميل على تنفيذ المشروع بما يتماشى مع المتطلبات البيئية والاجتماعية للبنك.

تشمل القضايا الرئيسية التي تم دراستها الفحوصات النافية للجهالة للمخاطر المجتمعية والصحة والسلامة أثناء تطوير المشروع؛ والجدوى الفنية لمكونات المشروع المقترحة؛ والقضايا المرتبطة بنقل المواد المجروفة والتخلص منها/ وإعادة استخدامها؛ والآثار المحتملة لتحويل مصرف عمر بك إلى مصب كيتشنر.

يمكن معالجة المخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة على صعيد المجتمع والعمال على النحو الملائم من خلال خطط إدارة التشييد المناسبة. كما سيتم الإشراف على تنفيذ مثل هذه الخطط من خلال دعم استشاري وحدة تنفيذ المشروع. وسيتم وضع ضوابط لإدارة الآثار النمطية المتعلقة بالبناء المرتبطة بالاستخدام المؤقت للأراضي والحركة والضوضاء والغبار وإدارة النفايات.

من المتوقع أن ينتج عن عملية تعميق مجرى مصرف كيتشنر كمية كبيرة من المواد المجرفة بما في ذلك الطمي والنفايات الصلبة البلدية. وتشمل الممارسات الحالية وضع المواد المجرفة على ضفتي الصرف. وقد أخذت الفحوصات النافية للجهالة في الاعتبار مختلف الخيارات بما في ذلك التخلص من المواد المجرفة. والحل المفضل الجاري دراسته حالياً هو إزالة وتجفيف وتثبيت المواد المجرفة ومن ثم إعادة استخدامها لإعادة بناء ورفع ضفتي المصرف. سيتم إزالة النفايات الصلبة للتخلص منها مع أي مواد مجرفة ملوثة. من خلال إعادة الاستخدام في أعمال الترقية، سيتم تخفيض كمية المواد المجرفة المنقولة إلى المكب وفقاً لمتطلبات النقل ومساحة المدفن الخالية المطلوبة. سيتم التخلص من تلك المواد في مدفن النفايات الصحية المصمم وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي (أي توجيهات مدافن النفايات للاتحاد الأوروبي) وسيتم دراسة الكميات المطلوب التخلص منها في تصميم المكب ضمن برنامج تطهير مصرف كيتشنر).

يصرف مصرف عمر بك حالياً في نهر النيل ومصرف بحري زفتي الذي يصب في مصرف كيتشنر. ومن أجل تحسين نوعية المياه في النيل، مع ملاحظة وجود محطة مياه صالحة للشرب ومحطة معالجة نهاية خط النقاء عمر بك/النيل، يقترح توجيه صرف مصرف عمر بك إلى مصرف كيتشنر فقط. وسيشمل ذلك سد المدخل إلى النيل، وتحديث سعة محطة الضخ الحالية وتوسيع السحارة والقناة المغطاة بالقرب من مدينة المحلة. وفي مدينة المحلة، يمر مصرف بحري زفتي تحت قناة مائية (مصدر مياه) عبر السحارة ثم تتدفق عبر القناة المغطاة حول مدينة المحلة. ولاستيعاب تدفق المياه الإضافي ستكون هناك حاجة إلى سحارة موازية ثانية، مع ضرورة توسيع القناة المغطاة، ولكن في نطاق حق المرور الحالي. يخلو حق مرور القناة واستيعاب التوسعة إلى حد كبير من وفر التطوير باستثناء عدد صغير (أقل من ٥) من المنازل غير الرسمية. سيتم تقييم احتمالية الحاجة إلى نقل تلك المنازل، والتأثير على أي استخدام غير رسمي للأراضي خلال التصميم المفصل. تضمنت الفحوصات النافية للجهالة تطوير إطار إعادة التوطين واستعادة سبل المعيشة، والذي سيضمن إدارة أي عمليات إعادة توطين أو تأثيرات على سبل العيش بما يتماشى مع مطلب الأداء رقم (٥) بالسياسة البيئية والاجتماعية للبنك. وقد أشارت دراسة الجدوى التمهيديّة إلى أن مصرف كيتشنر قادر على استيعاب الزيادة في التدفق وكذلك التصريفات المستقبلية الأخرى في المصرف. ومن المتوقع الاستفادة من معظم التدفقات المتزايدة في أغراض الري لتخفيض الطلب على المياه العذبة والمياه الجوفية.

يتضمن المشروع تحديث محطات الضخ القائمة التي ستؤدي إلى انخفاض الطلب على الطاقة

وانبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة. وسيتم تحسين التدفق الهيدروليكي في المصرف من خلال عملية تعميق المجرى وترقية المضخات وسيتم تنفيذ نظام مراقبة جودة المياه ومعدل تدفقها. سوف يسمح ذلك بتحكم ومتابعة أفضل في توافر المياه ومتابعة جودة المياه، خاصة فيما يتعلق باستخدامها في الري. ومن المتوقع أن يؤدي رفع مستوى الوعي جنباً إلى جنب مع إدارة النفايات الصلبة في البرنامج إلى خفض كبير في التخلص من النفايات الصلبة في المصرف وبالتالي التقليل من متطلبات تعميق المجرى في المستقبل.

سيتم تنفيذ أعمال المصرف عن طريق مقاولين تحت إشراف وإدارة وحدة تنفيذ المشروع. لقد شملت الفحوصات النافية للجهالة وضع خطة عمل بيئية واجتماعية، ستضمن سلسلة من الإجراءات لهيكل المشروع بما يتماشى مع المتطلبات البيئية والاجتماعية للبنك. وتشمل تطوير نظم وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية؛ والأحكام البيئية والاجتماعية للمقاولين؛ ومواصلة تطوير إطار إعادة التوطين وإنعاش سبل العيش؛ وأحكام إدارة مخاطر العمل والتنوع البيولوجي؛ ومتطلبات الصحة والسلامة؛ واعتبارات التخلص الملائم من المواد المجرفة؛ والقيام بالتقييمات اللازمة لأغراض التراخيص. وشملت الفحوصات النافية للجهالة أيضاً وضع خطة إشراك أصحاب المصلحة وملخص غير فني، والذي سيتم الكشف عنه، لتوجيه مشاركة أصحاب المصلحة وزيادة الوعي بشأن المشروع والإعلام بتفاصيل المشروع.

سيتم تحديث وثيقة ملخص المشروع بعد اكتمال الفحوصات النافية للجهالة

التعاون الفني قبل التوقيع:

التعاون الفني

التعاون الفني ١: إجراء الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة والمراجعة الفنية للمشروع والتي تشمل مراجعة للآثار المحتملة المرتبطة بالمشروع والحلول الفنية لنقل المواد المجرفة والتخلص منها. تبلغ التكلفة التقديرية للمهمة ١٧٠ ألف يورو، بتمويل من "مرفق إعداد مشاريع البنية التحتية".

التعاون الفني بعد التوقيع:

التعاون الفني ٢: تطوير ودعم تنفيذ المشروع من خلال تأسيس "وحدة تنفيذ المشروع" على المستوى المطلوب للمساعدة في تنفيذ المشروع بما في ذلك مراجعة المتطلبات الفنية ودورة المشتريات وإدارة وتخفيف الآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية، وكذلك المساعدة في الامتثال لمتطلبات القروض (إعداد تقارير المشروع وصرف الدفعات والتعهدات). تصل التكلفة التقديرية للمهمة إلى ٢ مليون يورو، ومقترح تمويلها من قبل 'آلية تسهيل الاستثمارات في دول الجوار'.

التعاون الفني ٣: الإشراف على أعمال البناء لتوفير الإشراف على جميع أنشطة البناء في إطار المكون والقيام بواجبات المهندس كما هو محدد في عقد المقاول. تصل التكلفة التقديرية للمهمة إلى ٣ مليون يورو، ومقترح تمويلها من القرض.

التعاون الفني ٤: بناء القدرات لتطوير ودعم تنفيذ خطة عمل إدارة المصرف. وستحدد الخطة المتطلبات الروتينية والتشغيلية والإدارية للمصرف، وتحدد المهام ومعدل تكرارها والكفاءات والموارد اللازمة لضمان استدامة فوائد الاستثمار. ويشمل ذلك تحديد عمليات التفتيش المنتظمة على المصرف، والاختبارات، ونظام تعميق المجرى، وما إلى ذلك، وذلك في إطار جدول أعمال مخطط وعملي للصيانة. سوف تشمل خطة عمل إدارة المصرف أيضاً إعداد واختبار الاستجابات غير المخطط لها والطوارئ للتعامل مع الحالات داخل وخارج السيطرة المباشرة لمشغلي المصرف (مثل انقطاع التيار الكهربائي عن محطة الضخ، حوادث التلوث الحاد الخ). وسوف تشمل أيضاً دمج وتحليل البيانات الهامة للأعمال لإبلاغ برامج الصيانة الرأسمالية في المستقبل ومواصلة تحديث الخطة. ولضمان أن تكون القوة العاملة مجهزة تجهيزاً جيداً، سيتم أيضاً تضمين برنامج تكميلي للتدريب والمهارات و/أو التوظيف. وتبلغ التكلفة التقديرية لهذه المهمة ٢٥٠ ألف يورو، ومقترح تمويلها من قبل 'آلية تسهيل الاستثمارات في دول الجوار'.

التعاون الفني ٥: برنامج مشاركة أصحاب المصلحة: لرفع الوعي بأثر المشروع ولضمان استدامته. سيكون التعليم المجتمعي والمشاركة المستمرة مع المجتمعات المحلية أمراً حاسماً للتقليل من إساءة استخدام المصرف، ومن أجل منح ملكية أوسع لاستخدامه اليومي. تصل التكلفة التقديرية للمهمة بالكامل إلى ٧٥٠ ألف يورو، ومقترح تمويلها من قبل 'آلية تسهيل الاستثمارات في دول الجوار'.

المنح غير المخصصة للتعاون الفني:
سيتم تمويل المشروع بشكل مشترك بمنحة استثمارية تصل إلى ٩ مليون يورو من المقترح أن يتم تمويلها من قبل 'آلية تسهيل الاستثمارات في دول الجوار'.

المهندس/ محمد حسب

ndp3.epadp@gmail.com

٠٠٢٠١٠٢٠٠٠٨٥٦١

٠٠٢٠٢٣٥٤٤٩٤١٧

www.mwri.gov.eg

١ شارع جمال عبد الناصر، الوراق، القاهرة

بيانات الاتصال

بالعميل

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، تواصل مع العميل.
بالنسبة للمشاريع المملوكة للدولة، يرجى زيارة موقع الويب الخاص **بالمشتريات للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية**: الهاتف: ٦٧٩٤ ٧٣٣٨ ٤٤٤ +

البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

للاستفسار عن مشاريع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية فيما عدا المشتريات:

الهاتف: ٧١٦٨ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤٤ +

البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

توضح 'سياسة المعلومات العامة' كيفية إفصاح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية عن المعلومات والتشاور مع الجهات المعنية، وذلك لتشجيع زيادة الوعي والفهم لسياساته واستراتيجياته وعملياته.

نص سياسات المعلومات العامة.

إن 'آلية شكاوى المشاريع' هي آلية المسائلة لدى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. فهي تتيح فرصة إجراء مراجعة مستقلة للشكاوى المقدمة من الأفراد والمنظمات بشأن المشاريع التي يمولها البنك والتي قد يزعم أنها تسببت، أو من المحتمل أن تتسبب في إحداث ضرر بيئي و/أو اجتماعي.

يرجى زيارة الصفحة الخاصة **'بآلية شكاوى المشاريع'** للاطلاع على المعلومات الخاصة بكيفية تقديم شكوى. كما يوجد مسؤول آلية شكاوى المشاريع (pcm@ebrd.com) للإجابة على أي أسئلة قد تكون لديكم بشأن تقديم شكوى ومعايير تسجيل الشكوى ومدى أهليتها، وفقاً لقواعد إجراءات آلية شكاوى المشاريع.

الاستفسارات العامة

سياسة المعلومات العامة

آلية شكاوى المشاريع